آراء

## حياتنا المُفخّخة بالأنظمة السلطوية

عائشة بلحاج

إذا لم تُحرِّر مزلاق الأمان في المسدّس فستنفجر الرّصاصة في يدك، وستكون أنتَ الهدف لا غيرك. بالمنطق نفسه، علّمتنا الأحداث أنّ الذي لم يصنع سلاحه وآلاته كلّها لن يضمن عدم استعمالها ضدّه، وأنّ إجهاض التعليم لحماية الأنظمة السلطوية هو سبب نهايتها، فإسرائيل نموذج العدوّ «الافترائي»، لم تُفخِّخ أجهزة التواصل وحدها في حربها على لبنان، بل فخّخت كلّ آلة كهربائية، مثل حكاية فانتازيا الخيال العلمي «المتحوّلون»، التي تحوّلت فيها الخلّاطات الكهربائية وآلات صنع القهوة وأجهزة التلفزيون والراديو كائناتٍ قاتلةً.

لهذا، المشهد التدميري، الذي أخرجته إسرائيل بتفجير أجهزة الاتصال والأجهزة المنزلية، بقدر ما كان صادماً في إجرامه، إلا أنه ليس خارقاً في فكرته، فالقتلة المحترفون لا يحتاجون أسلحةٍ عادية مثل الهواة وعابري القتل، فهم قادرون على تحويل أيّ شيء سلاحاً؛ مزهريةً، منحوتةً فنّيةً، كأساً زجاجية أو مقلاةً. وإذا كانت أبسط عناصر الحياة قد اختُرقت، فما بال الأسلحة التي تشتريها بلدان المنطقة بالـ«هَبل» لتُخيف أعداءها (غالباً دول ببؤسها السياسي نفسه). هل تظن أنّها صافية من أيّ أثر؟ ألّا تشكّ لحظةٍ في أنّ هذه الدّول التي باعتها إيّاها قد وضعت احتمال وقوع حرب معها؟ هل ستبيعها أسلحةً سليمةً من كلّ إمكانية للتدخّل عند الحاجة، لتفجير البندقية في يد حاملها، والصّاروخ في حضن مُطلقه؟

نستغرب أن يذهب العدو بعيداً في خططه الإجرامية، لكنّ الفكرة غير غريبة. هل نذكّر بما كشفه إدوارد سنودن، الشاب الأميركي الذي هَجَر مخابرات بلاده بسبب برنامج يتجسّس عبر باستخدام كاميرات مدسوسة في الأجهزة الإلكترونية؟ وإذا كانوا قادرين على رؤية ما يفعل الآخرون، فكيف لا يستطيعون القتل من هناك أيضاً؟ ... تراهن كاتبة هذه السطور على أنّ لدى إسرائيل هذه الخطّة في أماكن أخرى، لكنّ أهدافها لم يُعرف بعد أنّها على بُعد ضغطة زر.

يصنع حزب الله جزءاً من أسلحته، ويحصل على بعضها من إيران، لكنّه لم يتخيّل أنّ الأجهزة المدنية ستصبح أسلحة ضدّه، وإلّا لصنعها بدل أن يُدخل حصان طروادة بيته. هنا يُطرح السؤال عن دوره في الدولة والمجتمع؛ ماذا فعل ليبني لبنان المجتمع والدولة؟ فالحزب ليس مُجرَّد منظّمة عسكرية تحرس الحدود مع عدوّ غاشم، بل هو تنظيم سياسي له قاعدة اجتماعية وسياسية واسعة.

هو نموذج آني لورطة المنطقة العربية، التي يُطرح عليها السّؤال بإلحاح، رغم أنّه سؤال لا تُعفَى منه دول كثيرة: أين كانت حين كانت الدول والمجتمعات تستثمر في تعليمها لتصنع ما تحتاجه، حتّى لا تكون هدفاً سهلاً؟ ... لا تستطيعين صناعة الأسلحة، يا أنظمة مأسوف على شعوبها! فاصنعي إذاً هاتفاً أو جهاز تلفزيون، أو خلاطاً أو حتّى عجّانةً، واستغني كلّياً عن المُستورَد، إذا كنتِ ذات بأس كما تزعمين، لا ذات بُؤس كما نزعم نحن.

«القتلُ الذكي» يخدم القتلةَ عن سبق إصرارٍ وترصّدٍ امتدّ ثلاثة أرباع قرن، أمّا أصحابُ القضايا فلا يخشون وضع حياتهم على المحكّ لتصفية عدوّ. كذلك يحرص أصحاب القضايا على تجنّب تحوّلهم قتلةً بقتل آخرين ليس لهم حساب معهم، حتّى ولو لم يكونوا أبرياء. لكن، عليهم أخذ القتل الذكي بالاعتبار، لمواجهة قاتلٍ أعمى رغم هذا الذكاء كلّه. مع العلم أنّه مع تفخيخ الآلات المدنية لن تحتاج الدول التي تحارب عن بعد إلى «ريموت كونترول» مجازي قريباً، للتحكّم بجيوش تصنعها من طوائف مُتطرّفة أو من مرتزقة أو من فئة ساخطة تحارب بدلاً منها في بلاد أخرى، بل ستحارب حرفيّاً بأجهزة التحكّم عن بعد. والحقيقة التي لم تستوعبها الدّول الجنوبية هي أنّ الأمن لا يستتب بشراء الأسلحة، بل بالتقدّم الذي يبدأ من التعليم الجيّد الذي يخلق طاقاتٍ تصنع وتبني، وتحقّق الاكتفاء الذاتي. فكيف تحمي بلدك وأنت تراهن على إفشال التعليم لحماية الأنظمة؟

كثيرٌ من النّدم سينتاب السّلطويات التي انشغلت بشراء الأسلحة، بدل التسلّح بالعلم، فدولنا «الواسعة الحيلة» لم تكتفِ بالتأخّر في الصّناعة، بل تراخت في الزراعة، وجلّها يستورد كمّيات مهمّة من طعامها. لكن من يضمن ألّا يُستخدم الطّعام في الحروب القادمة؟

## ليبيا وسياسة الأمر الواقع

الفيتوري شعيب

لم تكن في ليبيا سياسةٌ تُمارَس بالمعنى الحقيقي لها، بقدر ما هناك أمر واقع يحدث بين الفينة والأخرى، ليكون واقعاً بفرض القوّة أو الاتفاقيات السياسية بين أطراف مُحدَّدة لا تتعدّاها، تنتج سياسةً وأمراً واقعاً في البلاد يكون مُحرّكاً رئيساً فيها، الأمر الذي جعل البلاد تدور في دوامات سياسية وأزمة سلطة مُتعدّدة التوجّه والأطراف، لا تقود إلى الحلّ بقدر ما تقود إلى مراحلَ متعدّدة من التأزيم والاختلاف.

أخيراً، لا تقع الأحداث التي تمر بها الدولة الليبية إلّا بعد أن تكون واقعاً، بمعنى أنّ السياسة تُصنَع تبعاً لهذا الواقع، وبمعنى آخر، تكون بحلّ الإشكال عند وقوعه، لا تفاديه ومنع حصوله. وبالتالي، لم تستطع الأطر السياسية الحاكمة إيجادَ أيّ ممرّ آمن ينتشل البلاد من هذه الفوضى السياسيةَ الغارقة فيها منذ مدّةٍ، بل على النقيض من ذلك؛ إخلال بالأطر الحاكمة وقفز عليها؛ وغياب كامل للإعلان الدستوري ولمبدأ الفصل بين السلطات؛ ولمبدأ إتقان الدور السياسي لكل جسم سياسي في البلاد، تشريعي أو تنفيذي.

اليوم يمكن اختصار الحاكم والفيصل الوحيد في السياسة الحاكمة للبلاد بقوة الأمر الواقع فقط، غابت المؤسّسات بغياب القاعدة الشعبية لها، فالأجسام التشريعية وأشباهها منفصلة عن القاعدة المنشئة لها، بل هي لها كارهةً، وكأنّ من أوجدها ليس تلك القاعدة الشعبية التي تنكّرت لها وحكمتها بفعل الواقع وليس بالاختيار أو بالانتخاب. وفي المقابل أيضاً، باتت القاعدة الشعبية (الشعب بأطيافه كلّها) في موقف المتفرّج، ولم تستطع أن تمدّ يدها للكفّ عن هذا العبث السياسي الذي نهش جسدَها، وأثقل معاناتها، وجعلها تدور في دائرة التقييم لا أكثر، الأمر الذي يجعلنا نفكّر في أسباب هذا العزوف الشعبي عن أيّ مبادرة حقيقية للتغيير في الوضع القائم في البلاد، والتي يمكن أن نختصرها في: أولاً، حداثة التجربة في التغيير، التي حملت في بدايتها عقب ثورة فبراير (2011) نجاحاتٍ كثيرة، وبقدر من الإخفاقات خصوصاً في سنواتها الأولى، فضلاً عن غياب رؤى وأطر سياسية للمجتمع أو حتّى أطياف نخبوية فيه لقيادة البلاد، بل على النقيض من ذلك، تولى سياسة البلاد، في أحيان كثيرة، الطيف المضادّ للتغيير في الثورة، وبالتالي غَيَّب المجتمع، وعاد به إلى النهج الأول.

ثانياً، ضعف المؤسّسات السياسية من أحزاب وكتل وتيّارات، إذ لم تجد لها موطناً حقيقياً وفاعلاً من القواعد الشعبية، التي يجب أن تكون داعمةً لها، بل تخلّت عن قواعدها الشعبية، وبدأت تتحرّك في دائرة ضيّقة داخل المؤسّسات التي تقودها. ثالثاً، النخب الغائبة أو المغيبة، إذ إنّ نخباً سياسية واقتصادية كثيرة، بل حتّى اجتماعية، لا تكاد يُسمَع لها صوت في الأزمات كلّها التي تطرأ على السياسة الداخلية، فضلاً عن أن يكون لها فعل في الأزمات المتتالية.

جعلت هذه الأسباب كلّها من القاعدة الشعبية المجتمعية تنكفئ على نفسها، وترضى بأن تكون في موطن المتفرّج لا أكثر، غير أنّ هذا الوضع قد لا يستمر أكثر من ذلك، فالأزمات المتتالية أخيراً، والانسداد السياسي المُفتعَل، سيجعلان من الحراك الشعبي واجباً اضطرارياً سيُحدِث الفارق في التغيير إن حدث، وسيقلب سياسة الواقع سياسةَ تغيير وتبديل للأجسام كلّها الموجودة في الساحة، التي انعدمت سلطةً شرعيةً منذ سنوات. وبالتالي، الحاجة الآن ملحّة أكثر من أي وقت مضى لوجود تيّار سياسي نخبوي قادر على التغيير، والسير في ركب التجديد، والتغلّب على الانحيازيات الداخلية والإقليمية، وكذلك الدولية، ويفهم المحدّدات الواقعية والفاعلة في التوازن السياسي الإقليمي والدولي لإحداث التغيير الواقعي، الذي تربوا إليه القاعدة الشعبية المجتمعية، ويُنهي سياسة الأمر الواقع بمؤسّسات جديدة تقودها الأطر الحاكمة لها دستورياً وقانونياً.

(كاتب ليبي)

## على المجتمع الدولي معاملة «الدعم السريع» كما «داعش»

حسين عوض علي

لا تتلاءم ردّة فعل المجتمع الدولي على حرب العدوان التي تشنّها مليشيا قوات الدعم السريع، ورعاتها، على السودان شعباً ودولة، ولا يوفّر القانون أساساً متيناً للحلّ السلمي للأزمة في السودان. إن حقّ الدول في الدفاع عن نفسها ومواطنيها مبدأ أساس رسّخه القانون الدولي وميثاق الأمم المتّحدة. وليس هذا الحق مُجرَّد إمتيازٍ وإنّما هو واجب على الدول القيام به لحماية سيادتها ورفاهية شعوبها. مع ذلك، وفي ظلّ تصاعد الصراعات عالمياً، يجب التركيز أيضاً على الفظائع التي ترتكبها كيانات غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية، والتنظيمات الإجرامية والمليشيات. وتمثل مليشيا «الدعم السريع»، التي كانت تعرف بإسم «الجنجويد»، الكيانات الثلاثة مجتمعة. والمؤسف أنّ المؤسّسات التي يناط بها تطبيق القانون الدولي كثيراً ما تهدّد سيادة الدول، التي هي أساس النظام الدولي المعاصر، ربّما من دون قصد. يحدث ذلك عندما تُمنَح تلك الكيانات نفس الشرعية مثل الدول ذات السيادة ومؤسّساتها الوطنية، هذا إلى جانب التسييس المتزايد لقضايا العدالة وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويُقدّم آخر تقرير لبعثة تقصّي الحقائق في السودان التي شكّلها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة نموذجاً لتلك الممارسات. يوثّق التقرير الفظائع غير المسبوقة والإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي من قبل المليشيا، بما فيها جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية والعنف الجنسي والإستعباد وتجنيد الأطفال. إلّا أنّ البعثة في تحدٍّ للمنطق والعدل، نادت بفرض حظر للسلاح يشمل القوات المسلّحة السودانية، الجيش الوطني الذي يدافع عن المواطنين ضدّ المليشيا المتوحّشة. بعبارة أخرى، تدعو البعثة إلى حرمان الشعب السوداني والدولة السودانية من الحقّ والواجب الأساسي الأول؛ الدفاع عن النفس، في مواجهة ما يرقى إلى غزو أجنبي. خلال العقد الماضي كان للمجتمع الدولي موقف موحّد ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بعد أن استولى على أجزاء شاسعة من سورية والعراق، وهدّد الشرق الأوسط بمجمله. كما نسّقت دول غرب أفريقيا جهودها لاحتواء «بوكو حرام». تشترك مليشيا الدعم السريع مع التنظيمين الإرهابيين المشار إليهما في ثلاث صفات؛ الأيدولوجية المتطرّفة والإقصائية؛ الامتدادات العابرة للحدود؛ والعنف الوحشي خاصّة ضد المدنيين والنساء. وبينما وثّق عنف المليشيا القائم على الجنس والعرق بدرجة كبيرة، فإنّ الصفتَين الأخريين اللتين تضعانها ضمن الجماعات الإرهابية حظيتا باهتمام أقلّ.

ينبع عنف المليشيا المُتطرّف من أيدولوجية قائمة على الاستعلاء العرقي، وتهدف لإقامة وطن قومي لعرب دارفور ودول الساحل الأفريقي، أو من يُعرفون بـ«عرب الشتات». ولتحقيق ذلك، تقاتل المليشيا لطرد السكّان الأصليين من الأراضي الخصبة في دارفور وكردفان والجزيرة وسنار لتوطين عرب الشتات في تلك المناطق.

لقد سلّط بعض الكُتّاب، وأجهزة إعلام، الضوء على ما يمثله هذا المشروع من خطر. فمثلاً، وضمن آخرين، حذّر أخيراً الكاتب السوداني عثمان ميرغني (نائب رئيس تحرير جريدة الشرق الأوسط سابقاً)، من العواقب بعيدة المدى لهذا المسعى على المنطقة بأسرها. وكشف تحقيقٌ مشتركٌ لقناة سكاي نيوز البريطانية، وصحيفتي واشنطن بوست ولو موند، نمطاً للتطهير العرقي بواسطة المليشيا التي يُردّد عناصرها شعارَ «النصر للعرب». وتمتلئ الوسائط الاجتماعية بفيديوهات لشبّان من عربان الساحل وهم يحتفلون بما يعدّونه انتصارات عسكرية للمليشيا في دارفور ومناطق أخرى، مع إشادات واسعة من شخصيات بارزة من تلك المجتمعات بـ«القائد» محمد حمدان دقلو (حميدتي).

ومُبكّراً، عقب بدء الحرب، إعتبر خبير القرن الأفريقي البارز إليكس دي فال أنّ «الدعم السريع أصبح مؤسّسة مرتزقة خاصّةً وعابرةً للحدود»، محذّراً من أنّه ما لم يُكبَح جماح المليشيا فإنّ السودان سيصبح مُجرَّد فرع من هذه «المغامرة». وبسبب الخسائر الثقيلة في العنصر البشري أصبحت المليشيا تعتمد بشكل أساس على المرتزقة والمجموعات القبلية من عربان الشتات. خلافاً لما حدث مع «داعش» وبوكو حرام، فإنّ المجتمع الدولي لا يزال يُقلّل من الحجم الحقيقي للخطر الذي تمثّله مليشيا قوات الدعم السريع/ الجنجويد. وما يثير القلق أكثر أنّ دولاً بعينها (وجهات أخرى) لا تزال توالي تقديم الدعم العسكري للمليشيا، بما يُمكّنها من التمادي في جرائمها من دون خشية من العقاب.

> آن للعالم أن يقف بجانب الشعب السوداني، فمستقبل السودان يعتمد على عزيمتنا الجماعية لترسيخ العدل وحقوق الإنسان وحكم القانون

ولأنّ المجرمين لا ينصاعون طواعيةً للقانون، فإنّ الدول تنفّذ القوانين بالقوّة. ويصف بعض المُفكّرين النظام الدولي بأنّه نظام فوضوي، لعدم وجود سلطة عُليا يعترف بها الجميع. إلّا أنّ القانون الدولي ونظام الأمم المتّحدة والمنظّمات الدولية لا يزال لها دور. ومن دون ذلك سننحدر إلى حالة انعدام القانون. من المقلق أن نرى بعض الدول تعطي الأولوية لمصالحها الضيّقة على حساب المبادئ والقيم العالمية عندما يتعلّق الأمر بإدانة الجرائم ضدّ المدنيين السودانيين، وبمنع تجنيد المرتزقة. هذا المنهج الانتقائي سيقوّض قواعد العدالة الدولية وحقوق الإنسان. يجب على العالم ألّا يتجاهل معاناة الشعب السوداني جرياً وراء المصالح السياسية والاقتصادية. السبيل لسلام دائم في السودان يكون عبر نهج جديد للتعامل مع مليشيا «الدعم السريع». على المجتمع الدولي أن يتعامل مع هذه المليشيا بنفس الطريقة التي يُعامل فيها «داعش» والمجموعات الشبيهة، وذلك ليس عبر الإدانات اللفظية فقط، وإنّما بإخضاع قادة المليشيا ومموّليها ورعاتها للمحاسبة، ويجب إعطاء الأولوية لوقف إمدادات المليشيا من الأسلحة والمرتزقة.

كذلك، على المجتمع الدولي مساعدة السودان في إقامة عملية سلام شاملة. ويعني هذا تشجيع الحوار بين الأطراف الوطنية كلّها، وتقوية مؤسّسات الدولة، وترقية احترام حكم القانون وحقوق الإنسان. يستحقّ الشعب السوداني مستقبلاً أفضلَ وخالياً من العنف والاضطهاد، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالالتزام الصادق بالسلام وبالعدل. آن للعالم أن يقف بجانب الشعب السوداني، ويطالب بمحاسبة مرتكبي الفظائع. يمكن تحقيق السلام والاستقرار المستدامَين في السودان فقط عبر جهود موحّدة ومبدئية، إنّ مستقبل السودان يعتمد على عزيمتنا الجماعية لترسيخ العدل وحقوق الإنسان وحكم القانون.

(وزير خارجية جمهورية السودان)

كاريكاتير — عماد حجاج



## تفجيرات «البيجر» وأولويّة السؤال التكنولوجي

باسل. ف. صالح

تندرج عملية تفجير أجهزة «البيجر» في عناصر حزب الله، في 17 سبتمبر/ أيلول الجاري، ثم أجهزة اتصالات أخرى في اليوم التالي، في خانة السؤال التكنولوجي الصرف، بل يرتفع السؤال بشأنها ليصبح سؤالاً انعطافياً حاسماً في الحروب التي خيضت في مجمل التاريخ البشري. فمن دون أدنى مبالغة، ما حدث كان بمثابة هيروشيما تكنولوجيّة، إذ ليس الأمر بسيطاً لكي يمكن القفز فوق الحدث بسهولة، كذلك لا يمكن العودة إلى ما قبله كأنّه لم يكن، أو كأنّه تفجير عابر سيمرّ مثل غيره، بقدر ما هو حدث يفتح على مجموعة أسئلة أصبح من الضروري التفكير فيها وبها، انطلاقاً من حقيقة تاريخية، أنه آن الإقرار والاعتراف بها، وهي أنّنا في هذا القسم من العالم في هامش التاريخ التكنولوجي والمعرفي على حدّ سواء.

إن كان هناك أيّ مجال للاستفادة من دروس هذا الحدث، وما تلاه من أحداث، فهو بالاعتراف بضرورة طرح السؤال المعرفي وأولويته، وخصوصاً في شقّه التكنولوجي، ليس بالضرورة معارضاً للسؤال الأخلاقي، أو نقيضاً له، بل من خارج دائرة السؤال الأخلاقي تماماً. ذلك أنّه في الأحداث التكنولوجيّة الصرف، التي شاهدنا إحدى أبرز تفاصيلها في الأسبوع الحالي، أصبحت الأسئلة القيمية والأخلاقية، على أهميتها، لزوم ما لا يلزم. فالأزمة، في أساسها، محض معرفيّة تكنولوجيّة، وتتمحور حول محض أسئلة علمية.

ما قد يصحّ قوله في تلك الحادثة الجديدة في التاريخ، أنّ الحروب والمجتمعات البشرية باتت اليوم في مكان آخر مختلف تماماً عن مجموع الأسئلة التي كانت محور اهتمام البشرية في السابق، ليس على مستوى القول فحسب، بل على مستوى ممارسة القول كذلك، وعلى مستوى التكنولوجيات التي تُقولِب الأمرين معاً. بات سؤال التقدّم المعرفي والتكنولوجي اليوم السلطةَ التي تتربّع فوق السلطة، هو طليعة الأسئلة، وهو العامل الحاسم في سيادة أيّ توجّه سياسي وحضاري لاحق. بات السؤال المعرفي سيّد الأسئلة، وبات مُجرَّد وجوده هو إحالة الأسئلة الأخرى كافّة على خلفية المشهد. ليس من الضروري أن يبذل المتابع جهداً كبيراً كي يلاحظ كمّية التراشق الأخلاقي الذي ساد على خلفية الضربة التي حدثت، لا يمكنه إغفال مدى التفاوت السياسي والانقسام المجتمعي الطائفي والمذهبي في لبنان من خلف هذا كلّه، خصوصاً أنّ الصراعات التي دارت في تاريخ هذا البلد، دمّرت المؤسّسات المعرفية والاستشفائية كلّها، وكسرت كلّ إمكانية للتوحّد شعباً خلف قضية. فأصبحت القضية قضايا، وأصبح الشعب شعوباً، والإنسانية أصبحت مجموع إنسانيات، والأخلاق مجموعة أخلاقيات... إلخ. لكنّ اللافت في الأمر أنّ قوّة الحدث، وأثره الانعطافي في تاريخ الحروب، أحالا هذه المقاربات والصراعات كافّة مُجرَّدَ محاولاتِ تعبئةِ الفراغ والغياب عن مسرح التاريخ. فالمقاربات الأخلاقية هي اليوم تعبير عن محاولة التفافٍ بهدف سدّ فراغ الغياب عن السؤال التكنولوجي، وعن منهجيات وذهنيات التقدّم المعرفي، فكلما ازداد منسوب التوتّر الأخلاقي كان تعبيراً عن ازدياد تلك الحالة، ومُجرَّد محاولةٍ للتغطية على مقدار العجز الذي يركن خلفها.

لعلّ المعادلة الحقيقية التي يغفل عنها، أو حتّى يتناساها، المتمسّكون بها، هي التي تعبّر عن العجز أمام هول ما جرى، وما سيجري، فمن غير العابر أن تصبح أفلام الخيال العلمي حقيقةً واقعيةً، ليس من السطحي والبسيط أن تتحوّل تلك الاستحالات الواقعية السابقة حقيقةً ممارسةً اليوم. ليس هذا الارتياب مُجرَّد تفصيل في دائرة أكبر منه، أعمق في مقارباتها وفي أبعادها ونتائجها، وفي الغايات من خلفها، بل أصبح الارتياب هو الشعور الإنساني العام في هذا الوضع الكوني، ليس في عالمنا العربي عموماً فقط، ولا في المجتمع اللبناني خصوصاً، بل إنّ خطورة الحدث رَسَخَت في عقل مطلق إنسان، وفي بال مجموع التنظيمات والجماعات. ما كان خيالاً البارحة، أصبح واقعاً اليوم، وما كان مُجرَّد أسئلة للتأمل البارحة، بات محورَ أسئلة البقاء اليوم. والمؤسف أكثر من هذا كلّه، أن يكون غياب السؤال التكنولوجي والعلمي والمعرفي مصدراً لتغييب تداعيات ما جرى، أقلّه من ناحيتنا، وفي عالمنا، لأنّ الدول الأخرى، التي يتربّع السؤال المعرفي في رأس أولوياتها، ستستفيد من الحدث لتحمي مؤسّساتها، على خلاف ناسنا الذين يدورون في دائرة وسائل الأنظمة الحاكمة، وليس في دائرة غاياتها، بما يحيلنا بأكملنا إلى مُجرَّد كائنات لتجارب كل جديد.

> أول الدروس الاعتراف بضرورة وأوليّة طرح السؤال المعرفي، خصوصاً في شقّه التكنولوجي

(كاتب لبناني)



## عندما يفرح الرئيس الإيراني في كركوك

ولاء سعيد السامرائي

انشغل الإعلام العراقي بزيارة الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزشكيان العراق، واعتبرها «حدثاً استثنائياً واهتماماً كبيراً بالعراق، بسبب موقعه الجيوسياسي وحاجة دول المنطقة إليه لتعزيز الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب». وأسهب مُحلّلو هذا الإعلام وخبراؤه في امتداح العلاقات الثنائية المتميّزة التي تربط البلدين. لكن لا أحدَ من إعلاميي عشرات القنوات التي تضخّ أخبارَ الزيارة «المتميّزة» تطرّق إلى المغزى الحقيقي من زيارة بزشكيان، ولا إلى استعجاله أصلاً زيارة العراق قبل توجّهه إلى نيويورك. لم يكن توقيع اتفاقات جديدة تضاف إلى الاتفاقات الكثيرة الموقّعة بين إيران والعراق منذ أكثر من عقد ونصف العقد، مع الوفد الاقتصادي المرافق، سبب زيارة الرئيس الذي شدّد هو ومرافقوه على الجانب العراقي، وكرّروا عليه، في تهديد مُبطّن، ضرورة توسيع نطاق الاستيراد من إيران، وبشكل أوسع ممّا هو عليه، أي الاعتماد على السوق الإيرانية حصرياً، كما أحضر معه مديرة البنك المركزي لإعادة التفاهم على ضخّ الدولار من البنك المركزي العراقي، الذي أرست قواعده إيران والولايات المتّحدة، وعملت به حكومات المنطقة الخضراء واحدةً من أولويات علاقاتها وعملها لتزويد إيران بالعملة الصعبة. لكنّ الرئيس الإيراني فاجأ حكومة العراق، المشغولة والغارقة في قضايا الفساد وبالهجوم على قوانين حقوق المرأة والعائلة، بزيارةٍ كي يحتفي من قلب السليمانية بالنصر الذي أحرزه على العراق، وعلى الوجود التركي في شماله، وبالسيطرة على أكثر مدينة نفطية واستراتيجية أهمّية في المنطقة، مثل كركوك التي يتّجه منها خطّ نفط جيهان إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا، الذي تطمح إيران إلى تحويل مروره إلى سورية والبحر المتوسّط، بدلاً من تركيا.

جرى ذلك بعملية غير قانونية ولا دستورية بتعيين محافظ كردي على مدينة كركوك، الشاب ريبوار طه، وهو تابع للاتحاد الوطني بقيادة بافل الطالباني الموالي لإيران، فبعد زيارة سريعة إلى بغداد، واللقاء برئيس الوزراء محمد السوداني، توجّه الرئيس الإيراني إلى السليمانية، مقرّ الاتحاد الوطني الكردستاني، حيث ألقى خطاباً طويلاً باللغة الكردية (معروف بأنّه أذري) «تكريماً لوالدته» الكردية، كما قال، في سابقةٍ من رئيس إيراني. وقد ردّ بافل الطالباني، الذي استقبل بزشكيان بالأحضان، على هذه «الهدية» بتسليم ضيفه الإيراني أحد المُعارضين الإيرانيين الأكراد المطلوبين، اعترافاً منه بالجميل، وتعهّد بطرد كلّ معارض إيراني من الإقليم وبإغلاق مكاتبهم. ... من داخل المنطقة الخضراء الطائفية المُحصّنة (كونكريتيا)، وفي فندق الرشيد، جرت طبخة تعيين ريبوار طه، التي جاء الرئيس الإيراني للاحتفاء بها ومباركتها وإغلاق أيّ باب يسمح ويتجرأ على تغييرها سياسياً أو قانونياً. وتكفي رؤية ابتسامات بزشكيان وفرحه، وكذا الوفد المرافق له، بالإنجاز الذي تحقّق لهم في أثناء استقبال الطالباني لهم، للتأكّد من غرض الزيارة الحقيقي غير المُعلَن.

جرى تعيين شخصية كردية محافظاً للمدينة بطريقة غير قانونية وغير دستورية، ومخالفة للمادة 13 - رابعاً من قانون انتخابات مجالس المحافظات، الذي ينصّ: «يتمّ تقاسم السلطة بتمثيل عادل بما يضمن مشاركة مكوّنات المحافظة بغضّ النظر عن نتائج الانتخابات»، وذلك عبر دعوة استلمها تسعة أعضاء فقط من مجموع 16 عضواً في مجلس محافظة كركوك، من طريق مجموعة في «واتساب» أُبعد منها الأعضاء التركمان عمداً، في مخالفة دستورية، وللتعجيل من دون معارضات بتنصيب ممثّل الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي تريده إيران محافظاً دون غيره من الفائزين. ليس ذلك فحسب، بل أخلّ هذا التعيين (ولم يحترم) بما ألزم المجلس نفسه به في محضر اجتماع جلسة أعضاء المحافظة بداية يوليو/ تموز الماضي، يضاف إلى هذا كلّه الانقلاب السريع على التفاهمات التي جرت قبلها بيوم مع رئيس الوزراء بوجود أعضاء مجلس المحافظة كافّة، التي سعى فيها السوداني إلى توافق جميع القوى الفائزة في كركوك، ونزع فتيل الخلافات المستمرّة، وخاصّة بين الحزبيين الكرديين. وقد صرّحت الكتلة التركمانية برأيها الرسمي، وهي الوحيدة التي ظهرت واضحةً إزاء هذه المسرحية، فكتبت أنّ «الجلسة لم تكن بعلم ولا بدعوة رئيس السن لمجلس المحافظة، وهو مخالفة للمادة السابعة من قانون مجالس المحافظات رقم 21 لسنة 2008».

لكنّ ما حدث في جلسة فندق الرشيد، التي هي ليست مناسبة رسمية لانتخابات، بل لمثل هذه العمليات غير الدستورية والخارجة عن القانون، والأغلب انقلاب قاده الرئيس السابق لمجلس النواب، محمد الحلبوسي، بمساعدة «الإطار التنسيقي الولائي». فالحلبوسي، الذي يطمح الى صفقة جديدة تعيده إلى رئاسة البرلمان، قدّم ثلاثة أصوات عربية من تيّار «تقدّم»، زائداً صوت المسيحي ريان الكلداني، وخمسة أصوات للاتحاد الوطني الكردستاني، الذي جمع تسعة أصواتٍ حضرت بعد حصولها على الثمن، خصيصاً من أجل إنجاح هذه المهمّة. لكن، كيف يعقد رئيس سابق للبرلمان، وظيفته تعتبر الضامن للقانون في البلاد ولعمل سلطات الدولة، جلسة ليست غير قانونية فقط، بل جلسة انتخاب، تحت سقف فندق وليس في المحافظة، ولا في أيٍّ من أبنيتها الرسمية التابعة، ومن دون تسلسل إداري، ولا توثيق ولا محضر يُصادَق عليه ويُحتفَظ به وثيقةً؟ بأيّ صفة يدعو هذا الشخص، ويترأّس جلسةً لانتخاب محافظ مدينة، حتّى لو كان أعضاءٌ فيها من كتلته؟ كيف يتجاوز رئيس برلمان سابق، أصبح شخصاً عادياً لا منصب حكومياً له، ويضرب عُرْض الحائط بتفاهماتٍ لأعضاء مجلس محافظة كركوك مع رئيس الوزراء الحالي؟ في المقابل، أين هو رئيس الوزراء من هذه القضية الخطيرة التي تُسخّف الدولة بأشخاصها ومؤسّساتها؟ وما هو موقفه من عدم احترام تفاهماته مع أعضاء مجلس محافظة كركوك؟ لماذا لم يتّخذ أيّ إجراء من شأنه العودة إلى التفاهمات التي أبرمها مع أعضاء مجلس المحافظة، ولم يلغِ العملية الانقلابية غير القانونية كلّها، التي تسيء له، وتطعن في مصداقيته وفي قراراته، وتهدّد سلم (واستقرار) المدينة، المعروف وضعها الهشّ؟ أين المحكمة الاتحادية من الخروق القانونية والدستورية، التي تجري تحت سمعها وبصرها، لتنصيب محافظ مدينة كركوك؟ بعد 21 عاماً من غزو العراق، ومن استمرار العملية السياسية، وبدل أن يتعلّم من يشارك في هذه العملية (من أشخاص وأحزاب) الدفاع عن العراق وشعبه ومصالحه وسيادته، يقوم واحد من أسمائها بهذه العملية ليفرش السجادة الحمراء للهيمنة الإيرانية في شمال العراق، ليؤذن معها لمرحلة جديدة وخطيرة من النفوذ الإيراني، الذي سيملأ عملياً الفراغ الذي تركه الدعم الأميركي للأكراد منذ الغزو، والذي تراجع بسبب النزاع، ومشاكل الصراع على السلطة بين الحزبيين، والفساد المستشري، الذي ضجّ به الإعلام الأميركي قبل أشهر، ما دعا نوّاباً في الكونغرس من مؤيدي قضايا الأكراد لفكّ الشراكات معهم والابتعاد عن التوسّط، وحلّ المشكلات التي لا تنتهي، والتي كان الاحتلال الأميركي يضع لها حدّاً في كلّ مرّة. اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، تتعرّى عملية الاحتلال السياسية، وتتعرّى أحزابها والأشخاص الذين يديرونها، يتأكّد العراقيون أنّ نموذج حكومة «الخضراء»، الذي اختاره الاحتلال الأميركي الإيراني، هو النموذج الأمثل لسحق هذا البلد وشعبه، وهو النموذج الذي تريده القوى الكبرى لكلّ دول المنطقة، لكنهم يتذكّرون أيضاً ثورة تشرين (2019)، وغليان هذا الشعب، وأنّ انفجاره القادم سيصل حتماً، ليس حتّى أسوار «الخضراء» فحسب، بل إلى ما فيها كلّه.

> يتأكّد العراقيون اليوم أنّ نموذج حكومة «الخضراء»، الذي اختاره الاحتلال الأميركي الإيراني، الأمثل لسحق هذا البلد وشعبه



بزشكيان ورئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان البارزاني في أربيل، 12 سبتمبر 2024 (سافين حامد/فرانس برس)

(إعلامية عراقية في باريس)

## السودان الذي لا يغيّبه لبنان

معن البياري

لم تُغادر كاميرات المراسلين، ولا تقاريرهم، غزّة إلى لبنان، ليس هذا ما يحدُث، فالفجائعي في القطاع المنكوب لم يكتمل بعد، وإنما الأبصار انشدّت إلى سخونةٍ أعلى في حرارة الحرب المنظورة في هذا البلد، والتي ظلّ حزب الله يخوضها في مستوى محدّد، لكن العدو الإسرائيلي أراد التوحّش الذي لا سقوف له، عندما اختار الإجرام، في تفجيرات «البيجر» وسواه، والقتل والتمويت والتمادي في القصف، في مواظبةٍ منه على عدم اكتراثٍ بحياة الناس والبشر غير المحاربين. استجدّت هذه السخونة في بلد الأرز، كما أرادها العدوّ نفسه الذي يُجهز على الإنسان والعمران هناك في غزّة. ولأن الإعلام مُطالبٌ، أينما كان، بأن يلاحق كل طارئ وجديد (ومفاجئ)، فإنه لم ينصرف عن الحرب غير المنسية في السودان إلى غزّة، ثم لبنان، لم يُهمل الذي يتجدّد في هذا البلد من فظاعاتٍ غير إنسانيةٍ ولا أخلاقية، في غضون التقاتُل بين الجيش ومليشيا الدعم السريع التي لم يعُد عناصرُها يتورّعون عن اقتراف أي شرور، وبعضها عصيٌّ على التخيّل، وإنْ لا نعدم ارتكاباتٍ غير هينة يُحدِثها الطرف الآخر. ...

نقول إن الإعلام لم يفعل الانصراف والإهمال، المتّهم بهما، وإن يجُز التأشير إلى تقصير يُرمى به في بعض المواضع. ولا بأس، في هذا المقام، في شيءٍ من المصارحة، فنقول، مع القائلين، إن الأمر يجوز أن يُقرأ على نحوٍ آخر، أي على غير قصة الإعلام هاته التي تفترض أنه يصوّب كاميراته وتغطياته ويكثفها في «ساحاتٍ» يراها تستحق، ولا يكترث بالتي لا يراها تستحقّ. وتتعلق القراءة هذه بقصة السودان نفسه التي تُشعر ناس الإعلام بأنها صارت مُضجرة، فالذين يتقاتلون سودانيون، ليس من عدوّ خارجي يهجّر الناس، ويقصف، ويرمي القذائف، والنداءات الدولية لا تتوقف إلى الطرفين المتحاربين من أجل أن يرعويا، أقلّه أن يغلّبا الحسّ الإنساني المحض، فلا يستهدف أحدُهما المدنيين بالفظاعات التي جاءت عليها تقارير أممية ذات مصداقية وموثوقية عالية، ولم يهملها الإعلام، فليست إسرائيل التي تثابر على الفتك والتمويت والتهديم في فلسطين ولبنان هي التي أزهقت أرواح 20 ألف سوداني، وتسبّبت بنزوح أكثر من عشرة ملايين شخص، وأخرجت ثلاثة أرباع المرافق الصحية من الخدمة، منذ عام وخمسة شهور. ارتكب هذا كله سودانيون في أهاليهم وناسهم ومجتمعهم وبلدهم ودولتهم. وإذا كان قولُ صريح (وبديهي) كهذا يزعج إخوتنا السودانيين، في العموم، فذلك لا يعني التعامي عنه، وإنْ يرَ من يرى أن هذه الحرب الأهلية موصولةٌ بغيرها من أطوار حروبٍ أخرى مثيلة بين السودانيين، بدواعٍ جهويةٍ وبدفع غرائزي وبواعث عرقية، عوينت، في جولات ونوبات مديدة منها، شناعات فادحة، في دارفور وفي الجنوب الذي انفصل تالياً.

لا يُؤتى على هذا المعطى، المعلوم، للتذكير به، ولا للمرافعة عن الإعلام قدّام من يرمونه بالتغاضي عن الحادث المتواتر في البلد الذي لم يتمكّن أهلوه من إبداع صيغة الدولة الواحدة القوية الغنيّة بثرواتها وتعدّد ناسها وتنوّعهم، ولا لإعفاء الدول العربية ذات المكانة، والدول الكبرى ذات التأثير، وما يطلق عليه المجتمع الدولي، من مسؤوليةٍ ملحّة في الإسهام بإنقاذ السودان من جموح الحرب الراهنة، وقد طرأ أمس أن القتال احتدم بشراسة وضراوة (بمفردتي تقارير إعلامية) في العاصمة الخرطوم التي تستولي على كثير من مرافق الدولة فيها ومحيطها قوات الدعم السريع، وهذه ليس معلوماً بعد ما تريده بالضبط، عندما تُنازع جيش الدولة في مغنم السلطة. وبالتزامن مع هذه المعارك المستجدّة، جاء مهمّا من البيان المشترك للولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي الذي صدر عقب اجتماع وزاري انعقد في نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، أول من أمس، أنه جدّد الانتباه إلى ما يتعرّض له السودانيون المدنيون من «خطر شديد» مع تصاعد الأعمال العدائية، وأنه دعا «الجهات الأجنبية إلى الامتناع عن تقديم الدعم العسكري للأطراف المتحاربة، وتركيز جهودها نحو إنشاء الظروف المواتية لحل تفاوضي للصراع». تُراها هذه السخونة الأعلى في المنازلة بين الجيش والمليشيا في السودان المنهك بأكثر من نازلة اقتصادية وبيئية ومعيشية وصحّية (الكوليرا والفيضانات أخيرا) تذكّر الإعلام بأن الذي يحدُث في لبنان لا يحسُن أن يشيح الأنظار عن الذي يقع في هذا البلد؟ لا، هذا غير صحيح، لأن السودان المدمّى ليس منسياً أبداً، وكل المؤمل أن يرعوي المتحاربون فيه ويكترثوا به. ... كفى.

## «الإسناد» وحسابات حزب الله

حسام كنفاني

دخل عدوان «سهام الشمال» الإسرائيلي على لبنان يومه الخامس، ولا يبدو أن هناك أفقاً واضحاً لموعد انتهائه، وما يترافق معه من مجازر تضاهي ما اقترفته قوات الاحتلال في عدوانها المتواصل على قطاع غزة. أكثر من 600 شهيد وآلاف الجرحى ومئات آلاف النازحين في أيام قليلة فقط، وهو ما يفوق بأضعاف معدل الضحايا الذين سقطوا في عدوان يوليو/تموز 2006، والذي استمر 33 يوماً وأوقع 1300 شهيد. من الواضح أن لا رادع للإجرام الإسرائيلي، سواء في قطاع غزة والآن في لبنان، فالدعوات الغربية إلى وقف إطلاق النار حالياً في لبنان تأتي خجولة مع تأكيد «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» دائماً، وهو ما يعطي رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو دفعات إضافية لمواصلة كافة أشكال الاعتداءات بحق المدنيين وغير المدنيين. ويبدو أن نتنياهو سيمضي مجدداً في مسار «الخديعة التفاوضية» التي مارسها في مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة، لإظهار «انفتاح» على التهدئة، لكن في الوقت نفسه مواصلة العمليات العسكرية.

المبادرة التي يجري الحديث عنها اليوم لوقف العملية الإسرائيلية في لبنان لا تختلف في سياقها عن كل ما قدم من أجل وقف العدوان على قطاع غزة، والذي تعطل بفعل شروط نتنياهو التعجيزية، والتي يضعها للاستمرار في العدوان. الأمر نفسه يبدو أنه سيطبق في لبنان، فرغم نفي نتنياهو خلال الساعات الماضية موافقته على المبادرة التي تقودها الولايات المتحدة وفرنسا، إلا أن الكثير من المعلومات تحدثت عن ضوء أخضر من رئيس حكومة الاحتلال للتفاوض تحت شرط أساسي، وهو «إبعاد حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني». مثل هذا الشرط، والذي يعني عملياً فك ارتباط جبهتي لبنان وغزة، كفيل بإفشال المفاوضات قبل بدايتها، وخصوصاً أنه يترافق مع التأكيد الإسرائيلي أن المفاوضات، في حال حدوثها، ستكون تحت النار، أي أن لا وقف للعدوان قبل القبول بالشروط الإسرائيلية، والتي توازي «استسلام» حزب الله. اللافت حالياً هو رد فعل حزب الله على الاعتداءات الإسرائيلية، والذي لا يتساوى مع حجم الإجرام الممارس ضد اللبنانيين. فالتقديرات كانت تشير سابقاً إلى أنه في أي حرب مع إسرائيل، فإن الحزب سيكون قادراً على إطلاق خمسة آلاف صاروخ يومياً باتجاه إسرائيل، كذلك فإن الخطابات السابقة للأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، كانت تؤكد أن الحزب يمتلك مفاجآت، منها أسلحة مضادة للطائرات. إلا أننا إلى اليوم لم نشهد مثل هذا الزخم في القصف من قبل الحزب، ولا دخول الأسلحة المضادة للطائرات إلى ساحة المعارك. امتناع الحزب عن الدخول بقوة حالياً إلى ساحة المعركة يرجع إلى سببين، الأول أن هناك حاجة من قبل الحزب إلى إعادة تنظيم هيكليته بعد الاغتيالات الكثيرة التي طاولت قيادات من الصف الأول فيه، إضافة إلى الضربات التي تلقتها منظومة صواريخه، والتي لم تنهها، فالأكيد أن هناك أسلحة استراتيجية جاهزة للاستخدام، لكن وقتها لم يحن بعد. هنا يأتي السبب الثاني والأهم، وهو أن حزب الله لا يريد الدخول في حرب واسعة، ولا يزال يأمل في أن تفلح الجهود الدبلوماسية في وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية. وهو أيضاً يصر على أنه «جبهة إسناد»، وهذا ما أكده نصرالله أكثر من مرة في خطابه الأخير، ويتعامل وفق قواعد الاشتباك التي رسمها لنفسه منذ فتح الجبهة في الثامن من أكتوبر الماضي. فغالبية ضربات الحزب تستهدف قوات عسكرية، فيما استهداف مناطق المدنيين يأتي بعد ضرب إسرائيل للمدنيين. لكن هذه القواعد لم تعد صالحة في الوضع الحالي، فجبهة لبنان منذ بداية الأسبوع، وحتى من قبله، لم تعد «جبهة إسناد»، بل باتت الجبهة الأساسية في الحرب الإسرائيلية، وهي التي تحتاج اليوم إلى «إسناد». وحسابات الحزب في ردوده اليوم على الاعتداءات الإسرائيلية تفتح المجال لنتنياهو لتوسيع الضربات، طالما أنها تحصل من دون «عقاب».

# إسرائيل إذ تحاول إعادة تشكيل المنطقة جيوسياسياً

**أسامة أبو ارشيد**

كما هو الحال في قطاع غزّة، لا ينبغي قراءة التصعيد الإسرائيلي الراهن على الجبهة الشمالية مع لبنان إلّا ضمن سياق محاولات الدولة العبرية إعادة تشكيل المنطقة برمّتها جيوسياسياً. بمعنى أنّ حصر حدود القراءة والتحليل بسعي إسرائيل إلى إعادة تشكيل بيئتها الجيوسياسية المباشرة فحسب لن يكون أمراً دقيقاً، وسيقود إلى استنتاجاتٍ ومقارباتٍ خاطئةٍ في التعامل معه. وللأسف، يبدو أنّ أطرافاً إقليمية عربية إمّا أنّها لا تستوعب حقيقة ما يجري، وهذا مُستبعَد، أو أنّها تتجاهله مُتعمّدةً، سواء نتيجة ما تراه ضعفاً بنيوياً في إمكاناتها، أم لأنّ ذلك يخدم بعض حساباتها الضيّقة المنطلقة من اعتبارات أيديولوجية أو سياسية، ككراهة تيّارات «الإسلام السياسي»، وما يندرج تحت لافتة «قوى الممانعة» في المنطقة. ما يثير الانتباه هنا أنّ تلك الدول العربية تبدو غير مكترثة بالاعتراف بأنّ نصراً إسرائيلياً مدوّياً في معركتها مع المقاومتَين الفلسطينية واللبنانية، وأذرع المحور الإيراني في المنطقة، سينصّبها (إسرائيل) سيّداً مطلقاً فيها، وأنّهم لن يُعطوا فيها أكثر من دور التابع الهامشي الذي يُحدَّد دورُه ونفوذُه بناءً على ما يُراد منه (ويتاح له) إسرائيلياً وأميركياً.

استشرفت بواكير مخطّطات بعض القوى الغربية الكُبرى لإنشاء كيان يهودي صهيوني في فلسطين دولةً وظيفية، تكون بمثابة قاعدة عسكرية مُتقدّمة يناط بها الحفاظ على تَمَزُّق المنطقة العربية وبقائها منهكةً ومستنزفة. وبغضّ النظر عن النفوذ الهائل الذي راكمته إسرائيل في مدى العقود الماضية في الدول الراعية لها، وتحديداً في الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، فإنّها تبقى كياناً غير قابلٍ للحياة والاستمرار من دون الحَبْل السُّرّيّ مع أوروبا وأميركا. صحيحٌ أنّ القدرات العسكرية والاستخباراتية والتكنولوجية والاقتصادية الإسرائيلية الراهنة هائلةٌ، لكن إسرائيل تبقى جزيرةً معزولةً في محيطٍ معادٍ لها لم يقبل يوماً هضمها وتطبيعها. تدرك الدولة العبرية ذلك، كما يدركه رعاتها الأوروبيون والأميركيون، ومن ثمَّ فقد عملوا دائماً على تعزيز قدراتها وضمان أمنها ووجودها، وتطويع بيئتها الجيوسياسية، سواء أكان ذلك عبر القوّة الصلبة، كما في المسّ بقدرات خصومها عسكرياً أو تدميرها، كمصر والعراق وإيران، أم عبر القوّة الناعمة، كاتفاقات الغَرَر الموسومة، زوراً وبهتاناً، باتفاقات سلام، التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحييد أطرافها العربية من معادلة الصراع.

تمثّلت آخر جولات المحاولات الأميركية تطبيع إسرائيل في المنطقة، وجعلها مركزها، في إغواء مزيد من الدول العربية للقفز في قطار الإذعان (السلام!) لتلحق بمن سبق، بدءاً بمصر، فمنظّمة التحرير الفلسطينية، فالأردن. ثمَّ انفرط العقد لينضمّ ركّاب جددٌ عام 2020، عبر ما عرف بـ«اتفاقات أبراهام»، فكانت الإمارات أولاً، ثمَّ البحرين، فالمغرب، فالسودان. ومع تأكيد العقيدتَين الاستراتيجية والدفاعية الأميركيتَين الصادرتَين عام 2022 أنّ الصين هي «الخصم الجيوسياسي الأبرز للولايات المتّحدة»، وأنّ منطقة المحيطَين الهادئ والهندي هي المنطقة الأكثر أهمّية جيوسياسياً عالمياً، سعت واشنطن إلى طمأنة «حلفائها» من العرب في منطقة الشرق الأوسط بأنّها لن تتركهم «نهباً» لإيران ووكلائها في الإقليم. وهكذا، كان أن سعت إدارة جو بايدن إلى تجديد جهود إدارة سلفها دونالد ترامب في «اتفاقات أبراهام»، وحُدّدت السعودية لتكون بمثابة «الجائزة الكبرى» إن نجحت جهود استلحاقها بمن سبقها من ركّاب قطار التطبيع، أو الغَرَر أو الإذعان أو السلام، سمّه ما شئت. حينها كانت الذريعة الأميركية أنّ إسرائيل تمثّل بيضة القبّان عسكرياً للتصدي للنفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة. ثمَّ أضيف بُعد اقتصادي في الحسابات الأميركية، وتمَّ التوافق عليه في قمّة العشرين، المعقودة في شهر سبتمبر/ أيلول 2023، في العاصمة الهندية نيودلهي، تمثّل في السعي لإنشاء ممرّ اقتصادي، بدءاً من الهند، مروراً ببعض دول «الشرق الأوسط»، ووصولاً إلى أوروبا، بهدف منافسة خطوط التوريد الصينية، وقطع الطريق على المشروع الصيني الاقتصادي العالمي الضخم المعروف بـ«مبادرة الحزام والطريق». المهمّ هنا، أنّ القضية والحقوق الفلسطينية همّشت كلياً في تلك المخطّطات. إلّا أنّ شنَّ حركة حماس عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، قلب المعادلات والموازين رأساً على عقب. فجأةً بدت إسرائيل، القوّة العسكرية الإقليمية الكبرى، هشّة ومتداعية، وبدأت تثار شكوك حول موثوقيتها وقدرتها في معادلة إيران ومحورها في الإقليم واحتوائه. هنا تدخّلت الولايات المتّحدة، من ناحية لردع أيّ قوىً إقليمية قد تفكّر في استغلال فرصة ترنّح إسرائيل، ومن ناحية ثانية لإعادة ترميم قوّة الردع الإسرائيلية، وصورتها القوية المُتخيَّلة عند حلفائها العرب، دع عنك إفساح المجال أمامها للاستفراد بقطاع غزّة في حرب إبادة وحشية تشنّها من دون هوادة منذ قرابة العام. لكنّ هدف «الردع» الأميركي لم يأت أُكُلَه كاملاً، فقد دخل حزب الله اللبناني والحوثيون في اليمن وبعض الفصائل الشيعية في العراق (وكلّهم جزء من المحور الإيراني) في خطّ إسناد غزّة، وهو وإن كان دون مستوى «وحدة الساحات»، إلّا أنّه نجح في مشاغلة إسرائيل والولايات المتّحدة وحلفائها، بما في ذلك في البحر الأحمر.

عند هذه النقطة، بدأنا نشهد تبايناً أميركياً إسرائيلياً في الحسابات. بدأت واشنطن تروّج فكرةَ أن تستغلّ إسرائيل ما عدّته (واشنطن) نجاحاً لها في «ترميم الردع»، وتعزيز ما راكمته في مدى أشهر بدعم أميركي وغربي، والقبول باتفاق وقف إطلاق نار في قطاع غزّة وتبادل الأسرى، في مقابل تطبيع مع السعودية، ووضع ترتيبات «اليوم التالي» في القطاع، تستثني «حماس» وقوى المقاومة الفلسطينية الأخرى. إلّا أنّ حكومة بنيامين نتنياهو رفضت النصائح الأميركية كلّها، واستمرّت في عدوانها، إلّا أن الخلافات مع إدارة بايدن لا تُفسِد، لاستمرار تزويدها بالسلاح ولأشكال الدعم المطلق كلّها، قضيةً. ما يهمنا هنا، هو ألّا تباين ولا خلاف بين واشنطن وتلّ أبيب بشأن مسألة إعادة تشكيل البيئة الجيوسياسية في المنطقة بما يخدم مصالحهما، إلّا أنّ إدارة بايدن ترى أنّ كثيراً من ذلك تحقّق عبر «ردع» إيران، التي ضبطت نفسها ذاتياً، وعبر استعداد مزيد من العرب للالتحاق بالمركزية الإسرائيلية في المنطقة، وللعمل معها على هزيمة أعدائها. في حين يصرّ نتنياهو على أنّ فرصة القضاء على «حماس» وحزب الله، أو على الأقلّ تقويض قدراتهما، فرصةٌ لا تُعوَّض، وستكون لها تداعيات على مساعي تقليم أظافر إيران في الإقليم.

> لا تكترث دول عربية بأنّ نصراً إسرائيلياً في معركتها مع المقاومة سيُنصّب إسرائيل سيّداً مطلقاً، ويُعطي تلك الدول دور التابع الهامشي

عودة إلى بعض الأطراف الرسمية العربية، التي تتغاضى عن خطورة ما تخطّط له أميركياً وإسرائيلياً في المنطقة، وتصر على أن تتعامى عن أنّ نجاح واشنطن وتلّ أبيب في تحقيق ما يسعيان إليه لن يجعل منهم حلفاء، وإنّما تابعين أذلّاء، فهم أحبّوا أم كرهوا يُنظَر إليهم أنّهم في خندق المهزومين لا المنتصرين. ينطبق الأمر نفسه على بعض القوى والتيّارات السياسية والفكرية والشعبية، التي لا يكتفي بعضها بإظهار الشماتة بالضربات التي تلقّاها حزب الله إسرائيلياً جرّاء جرائمه في سورية، بل إنّ بعضهم لا يُخفي تمنّياته بأن تنتصر إسرائيل، وكأنّ هذه الأخيرة حمل وديع لم يُجرم ماضياً، ولا يُجرم حاضراً، ولن يُجرم مستقبلاً بحقهم وحقّ العرب جميعاً! من العار أنّ العرب لا يملكون مشروعاً خاصّاً بهم، ومن ثمَّ تبتزّهم أطراف عدّة، إمّا بذريعة البعبع الإيراني، أو الإسرائيلي، أو التركي.

على الرغم من أنّ الولايات المتّحدة وإسرائيل يلقيان بثقلهما كلّه لإعادة تشكيل المنطقة جيوسياسياً، لتصفية أيّ عناصر رافضة للارتهان والهزيمة فيها، إلا أنّ نجاح هذه المساعي أمر آخر، بل إنّ تاريخ المنطقة ينبئنا بأنّ فشلها هو الأرجح.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

# «عملية الحرب» وليس «الحرب» بين إيران وإسرائيل

**خالد الحروب**

قبل الحديث عن «عملية الحرب» بين إيران وإسرائيل المُستمرة منذ عقدين أو ثلاثة، من المُفيد استخدام «النموذج» الأكثر ذيوعاً ومعرفة، وهو «عملية السلام» بين إسرائيل والفلسطينيين، لأنّه «المسطرة» الأشهر التي تسهّل فهم «عملية الحرب» قيد التحليل هنا. في الحالتَين، المهم هو «العملية» وليس النتيجة. وسواء كانت «العملية» خطّةً مسبقةَ الإعداد كما في «السلام» الموعود، أو سيرورةً تولّدت عبر الوقت والأحداث في حالة «الحرب» المُهدَّد بها، فإنّ الخلاصاتِ متشابهةٌ إلى حدّ مُدهش. في كلتا الحالتَين، «العملية» هي سلاح الجوّ، الذي يُوفّر المجال والمساحة لبقية القوات (السياسية والدبلوماسية) لاكتساب منجزات جديدة في الأرض، سواء خلال عملية الوعد بالسلام أو التهديد بالحرب.

عبقرية الخداع في آلية (واستراتيجية) «عملية السلام» الإسرائيلي - الأميركي، التي فُرضت على المنطقة وفلسطين، كمنت في مفهوم ومفردة «العملية» أو «Process»، وهي المصطلح الذي شاع خلال العقود الماضية. تختاف «عملية السلام» عن «السلام» الذي يعني التوصّل إلى تسوية بين الأطراف. «العملية» في المقابل سيرورة طويلة جوهرها تقطيع الوقت وكسبه من الطرف الأقوى، وفرض حقائقَ جديدةً في الأرض تحت ستار السير نحو السلام. إقليمياً على الأقلّ، وُلِد مفهوم «عملية السلام» على يد سيّئ الذكر هنري كيسنجر، في حقبة جولات دبلوماسيته المكوكية بين مصر وإسرائيل، التي انتهت بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979. كانت فكرة كيسنجر بسيطةً وفعّالةً في الوقت ذاته: ليس مهماً صنع السلام في لحظة ما إن لم تطابق شروطه ومنافعه المصلحة الإسرائيلية، إذ يمكن الاستعاضة عن السلام بتصنيع «عملية سلام» تُقنع الأطراف، أو الطرف المُستهدَف، بأنّ شيئاً ما يحدث، وأنّ ثمّة أملا أو وهما في الأفق، يُؤكّد أنّ تحقّق السلام مسألة وقت ليس إلّا. خلال هذه «العملية» تُبرَّد الأجواء وتُخلَق «إجراءات ثقة»، وتُطلَق صناعة كاملة تقوم على اللقاءات والمحادثات التي لا تنتهي، يوازيها إنتاج جيل تكنوقراطي غير مُسيَّس، ويتمتع كلّه بتغطياتٍ وبهرجةٍ إعلامية لا تتوقّف، تنحت لغةً ومزاجاً جديدَين. طحن في الهواء جعجعته تُخفي خواءَه. مع ذلك، تعمل عبقرية «العملية» على إزاحة الأطراف المتصارعة إلى خارج مُربّع حالة الحرب والصراع، لكن من دون أن تنقلهم إلى مُربّع «السلام» الموعود. تضعهم في منطقة رمادية وسطى، لا هي حرب ولا هي سلام، وهذه المنطقة المُخادعة هي عنوان الإقامة المديدة والدائمة لـ«عملية السلام». تستطيب «العملية» الإقامة في الرمادي، ومعها الأجيال التي أنتجتها خلال السنوات الطويلة، وتتحوّل بذاتها واقعاً جديداً، واقع ما بعد الحرب وما قبل «السلام» الموعود. ليست هذه الفكرة جديدةً كلّياً، إذ تتمحور بالمجمل، وفي سياق مقاربة الصراعات والعلاقات الدولية، حول آلية إدارة الصراعات لا حلّها. إذا تعسّر حلّ صراع ما، تتدخّل آليات إدارته لتخفيف حدّته وأكلافه على الطرفَين نظرياً، أو لحماية مُكتسبات المُعتدي عملياً.

> وُلِد مفهوم «عملية السلام» على يد كيسنجر، فليس مهماً صنع السلام إن لم تطابق شروطه المصلحة الإسرائيلية، ويستعاض عنه بـ«عملية سلام»

> تريد تلّ أبيب كسر معادلة «عملية الحرب»، في فرصة تراها مواتية، حصادها بالضربة القاضية أفضل بكثير من حصاد «عملية الحرب» بالنقاط

تجسّدت في «عملية السلام» الفلسطينية - الإسرائيلية الترجمة الأكثف والأبشع لتمظهرات فكرة «العملية»، فمُغطت إلى أكثر من ثلاثة عقود (منذ أوائل تسعينيّات القرن الماضي)، وأنهكت الحقوق والأرض الفلسطينية والتهمتهما. تحت غطاء «العملية» المُخاتلة تراكمت الإنجازات الإسرائيليَّة في الأرض؛ تقطيع أوصال أراضي الدولة الفلسطينية المأمولة والمُفترَضة، نشاط استيطاني ينهش أراضي جديدة ويضمّها؛ تحويل السلطة الفلسطينيَّة إلى مجرد جهاز أمني «بحكم الأمر الواقع» يعمل لحماية المستوطنين واعتقال من يجرؤ على المقاومة من الفلسطينيين؛ تعميق الانقسام الفلسطيني في السياسة والجغرافيا بين حركتي فتح وحماس، وبين الضفّة الغربية وقطاع غزّة، والتلاعب بالطرفَين وضرب بعضهما ببعض، عبر توفير قدرات بقاء الحدّ الأدنى التي تبقيهما في قيد التناحر، مع ضمان تصفير تلك القدرات على إلحاق ضرر وجودي بإسرائيل. لا يعني هذا أنّ «عملية السلام» لم تُقدّم شيئاً على الإطلاق للفلسطينيين، ولم تزرع في أوساطهم الحيرة، بلّ قدّمت ما كان مطلوباً من حدود كانت كافيةً لإبقاء العملية في قيد الحياة، وتوفير المسوّغات للمدافعين عنها، ومواصلة ملاحقة الأمل بأنّها ستؤول إلى ما يحقق لهم شيئا ما. ديمومة «عملية السلام» تطلّبت إنتاجَ شواهدَ سلميةٍ ودعائيةٍ تعزّز الصورة الانطباعية العامّة والمطلوبة على أنّها مرحلة متحرّكة، وليست دائمة، ستقود إلى الهدف النهائي وهو «السلام». تعدت آليات واقع «عملية السلام» في السياق الفلسطيني، واشتغلت في السياق الإقليمي، وأنجزت تطبيع إسرائيل مع عدد من الدول العربية.

قال مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، والسفير الأميركي لدى إسرائيل في عهد الرئيس كلنتون، مارتن إنديك، مرّة: «إنّنا نستخدم عملية السلام آليَّةً لتغيير وجه المنطقة»، وهو ما حدث وتحقّق فعلاً. أنتجت «العملية» لإسرائيل سياقاً دبلوماسيًّا وتبريريًّا مكّنها من تكريس وتعميق احتلالها، في ظلّ «عملية سلام» قُدِّمت إسرائيل دولةً عاديةً منخرطةً في البحث عن السلام، وتتفاوض حول طبيعته وعناصره. مكتسبات إسرائيل الثمينة والعديدة دولياً وإقليمياً تمتّعت بالحماية الدبلوماسية، التي وفّرها الانطباع الخادع الذي قدّمته «عملية السلام» من أنّ السلام مع الفلسطينيين قادمٌ بالتأكيد، وأنّه قيد التفاوض.

بالتوازي مع «عملية السلام» هذه، شهدت المنطقة «عمليةً» أخرى موازيةً، تطوّرت وساهمت في تشكيل الإقليم وتبديل معالم أساسية في جغرافيته السياسية، هي «عملية الحرب» بين إيران وإسرائيل. تعود جذور «عملية الحرب» هذه إلى بدايات الثورة الإسلامية هناك (1979 - 1980)، جوهرها أنّ «الحرب» بين إيران وإسرائيل قادمة، والطرفان يحضّران لها. في قلب «العملية»، وفي هوامشها الزمنية التي طالت عقوداً، تكاثفت التهديدات المتواصلة والمتبادلة بين الطرفَين، وتصاعدت الخطابات السياسية عاليةَ النبرة، ومعها التحشيد السياسي الإقليمي، والتحرّش المسلّح المحسوب بدقّة، لكن من دون انخراطٍ مباشر من الدولتَين في حرب كلاسيكية. وكما أنتجت «عملية السلام» شواهدَ سلميةً لتحافظ على صدقيتها، فإنّ «عملية الحرب» الإيرانية – الإسرائيلية أنتجت شواهدَ حربيةً وعسكريةً أكّدت صدقيتها أيضاً، وأنّ الحرب قادمة.

في عملية «السلام» الإقليمية كانت فلسطين (والفلسطينيون) الطرف الثاني الرئيس في «العملية»، الخاسر الأكبر. في عملية «الحرب» بين إيران وإسرائيل يصعب تحديد ميزان خسارة أو ربح صافٍ لصالح أحد الطرفَين، بل انزاحت الخسارات الأكبر لتطاول دولاً ومجتمعاتٍ وأطرافاً عربيةً عديدةً. عوضاً عن صافي خسارة لأيّ منهما، حقّق الطرفان الرئيسان في «عملية الحرب» مكتسبات وأرباحا خاصّة بكل منهما. استثمرت إسرائيل التهديدات الإيرانية بـ«الحرب»، التي وصلت في خطابات أقصوية إلى التهديد بإزالة إسرائيل عن الخريطة، وانتفعتْ بالتالي من دعم أميركي وغربي متصاعد، ماديّاً وعسكرياً ودبلوماسياً. في مدار عقدَين على الأقلّ، ومنذ خطابات الرئيس الإيراني الأسبق، محمود أحمدي نجاد، رسمت إسرائيل صورةَ الضحية المُحتملة في منطقة تضجّ بكراهيتها والرغبة في تدميرها. في مرحلة لاحقة، تعاظم الاستثمار الإسرائيلي في شكل تطبيع مع دول خليجية علناً، وفي علاقاتٍ قويةٍ واستخباراتيةٍ سرّيةٍ مع دول أخرى، على قاعدة التهديد الإيراني المُشترك. نجحت إسرائيل أيضاً، خاصّة في مرحلة ما قبل السابع من أكتوبر (2023)، في قلب الأجندة الإقليمية ووضع التهديد الإيراني في رأسها، في مقابل تهميش فلسطين وقضيتها وإزاحتها من المشهد.

استفادت إيران أيضاً (ولا تزال) من «عملية الحرب» المُعلَنة ضدّ إسرائيل، لكن التي تتفادى الانخراط في أيّ حرب حقيقية. خلال العقدَين الأخيرَين على أقلّ تقدير أيضاً، يمكن رصد خطَّين متوازيَين للسياسة الإيرانية في سياق تلك «العملية». الأول خطابي دعائي ذو نبرة قتالية وحربية ضدّ إسرائيل يتوعّدها بـ«الحرب»، والثاني عملي واستراتيجي اشتغل على توطيد نفوذ إيران الإقليمي على حساب البلدان العربية، وترسيخ صورتها «قائداً لمحور المقاومة» في المنطقة. برّرت إيران تدخّلاتها في العراق وسورية ولبنان واليمن، ودعم حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، على أساس أنّ ذلك الدعم والتدخّل جزء من استراتيجية محور المقاومة واستعداداته للحرب المقبلة مع إسرائيل. عملياً، كشفت حرب الإبادة الإسرائيلية الإجرامية على قطاع غزّة حدود الفعل الإيراني وحساباته القومية المتعلّقة أولاً وآخِراً بالدولة الإيرانية. بعيداً من الخطاب عالي النبرة، يتلخّص موقف إيران الأساسي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في القبول بما قد يقبل به الفلسطينيون، ولا يتجاوز حلّ الدولتَين. تأكّد هذه المواقف إبّان قمّة منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في إسطنبول عام 2017، بدعوة تركية للردّ على اعتراف ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل، إذ صادقت إيران، ممثّلة آنذاك برئيسها حسن روحاني ووزير خارجيتها محمد جواد ظريف، على البيان الذي صدر عن القمّة ودعا إلى تسويةٍ تقوم على حلّ الدولتَين. تجوهرت المصلحة الإيرانية القومية العُليا في المحافظة على النظام، وإنهاء التوتّر مع الولايات المتّحدة والغرب، وفكّ الحصار عنها، والإقرار بدورها الإقليمي. كشف الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزشكيان جوهر هذه المصلحة أخيراً، عندما تحدّث عن «الأخوّة مع أميركا». في خضم ذلك كلّه، وفرت «عملية الحرب» لإيران المظلّة السياسية والخطابية لتوسيع نفوذها في المنطقة، ولتعزيز سيطرتها، ولممارسة هذا النفوذ وضغطه أوراقَ تفاوضٍ مع واشنطن والغرب.

ويمكن، في مقاربة «عملية الحرب» بين إيران وإسرائيل، ملاحظة تشابه نتائج المُقاربتَين (وأحياناً انطباقهما) خلال السنوات السابقة، رغم انطلاقها من نقطتَين متعارضتين تماماً؛ خطاب دعائي يقرع طبول الحرب مقروناً بتوظيف آلية «عملية الحرب» لتوسيع المكتسبات والتوسّع الإقليمي؛ في موازاة ذلك، التردّد الجدّي من خوض حرب مباشرة لا تُعرف نتائجها النهائية. لو أزيل «التهديد الإيراني» تماماً من المشهد الإسرائيلي، لخسرت تلّ أبيب أفضل ما في جعبتها من أدوات ذرائعية تستغلّها في سياساتها على الأصعدة الداخلية والإقليمية والتطبيعية والدولية. وعلى المنوال نفسه، لو أُزيل التهديد الإسرائيلي لإيران بـ«الحرب»، الذي تستثمره هذه الأخيرة، لكانت طهران خسرت القطعة الأهم في لعبة الشطرنج الإقليمية الخطيرة التي تلعبها، وهو مسألة قيادتها محور المقاومة. وفي الهامش غير البعيد عن «عملية الحرب»، التي تحكّمت في المشهد الإقليمي عقدَين، استفادت الولايات المتّحدة بشكل مُذهِل من طريق بيع الأسلحة إلى بلدان الخليج، التي قاربت في تلك الفترة تريليون دولار.

هل وصلت «عملية الحرب» إلى منتهاها في اللحظة الراهنة المُتفجّرة من ضربة «7 أكتوبر» وما ولّدته من إرباك لحسابات الطرفَين الدقيقة واستثماراتهما الاستراتيجية المحسوبة؟ وهل سنشاهد خروج هذه «العملية» عن السيطرة وانزلاقها إلى «حرب» فعلية؟ ... تحتاج الإجابة مساحة قادمة للنقاش. وبالتأكيد ليس من السهل الإجابة عن تلك التساؤلات، فكثير من تقدير الإجابة يتعلّق بإمكانية وصول إيران والولايات المتّحدة إلى صفقةٍ كبرى تتفادى مثل هذه الحرب، وهو الأمر الذي تريده واشنطن وطهران فيما يبدو. فيما تريد تلّ أبيب كسر معادلة «عملية الحرب»، إذ ترى فرصةً مواتيةً قد لا تعود، حصادها بالضربة القاضية أفضل بكثير من حصاد «عملية الحرب» بالنقاط. هي فرص استثمار التورّط الأميركي الحالي إلى أقصى نقطة، والخروج إلى «الحرب» ذاتها، وتغيير «خريطة الشرق الأوسط» برمّته، كما يتواقح ويتبجّح القادة الإسرائيليون.

(أكاديمي فلسطيني في الدوحة)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads